الأمم المتحدة A/54/PV.73

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٧٣
الأربعاء، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/54/484)

مشروع قرار (A/54/L.38)

السيد بتريلا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. فمن هذا التقرير ومن التقرير المتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، تتضح أهمية التعاون بين المنظمتين في سعيهما إلى إيجاد حل قاطع لمشاكل أفريقيا.

وقد أشار الأمين العام إلى أن التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية قد ازداد كما ونوعا. ويكشف تقريره عن مستوى التعاون الرفيع الذي تحقق بين الأمانتين والوكالات المختلفة في ميدان السلام والأمن، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، والمجالات الأخرى. ونشعر في هذا الصدد، أنه لا غنى عن الحفاظ على نوع الاتصالات الوثيقة رفيعة المستوى، الذي تحقق في مؤتمري قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر في تموز/يوليه، وفي نيويورك في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وقد لا يبدو أن هذه هي اللحظة المناسبة للإشارة إلى الصراعات المختلفة التي تحيق بأفريقيا، ولكن بوسعنا أن نورد بعض التأملات فيما يمكن أن تسهم به الأمم المتحدة في إيجاد حل لهذه الصراعات. وأذكر في هذا الصدد المناقشة التي دارت في ٢٩ أيلول/سبتمبر في مجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا، والتي حضرها الأمين العام، كوفي عنان، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم سالم، والممثل الدائم للجزائر الذي تكلم باسم رئيس تلك المنظمة.

وكان أحد الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها يتعلق بالحاجة إلى ضرورة التوسع في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. ونحن نرى ضرورة أن يكون لهذا التعاون محور تركيز شامل تراعى فيه العناصر التالية:

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-26060

0026060

أولا، أن المسؤولية الأولى عن صون السلام تقع على مجلس الأمن دون استثناء. وثانيا، يحتاج مجلس الأمن، لكي يحقق أهدافه، إلى تعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، وبخاصة فيما يتعلق بالوقاية والإنذار المبكر. وثالثا، لكي يتحقق السلام الدائم في أفريقيا، يجب إرساء الظروف الدنيا المؤاتية للتنمية، كي يتسنى القضاء على أسباب الصراع وتخفيف عواقبها الإنسانية. وفي هذا المقام، يتعين على وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن توحد قواها دعما لجهود البلدان الأفريقية نفسها. ويشهد على هذه الضرورة إعلان الجزائر المعتمد في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية. ورابعا، لا بد من المتابعة الأكيدة للمصالحة داخل المجتمعات التي عانت من الصراع، وبإحساس بالواقعية.

ورغم أن بعض الصراعات في أفريقيا لم يتسن تسويتها بعد، فقد لاحظنا تنامي اتجاه إيجابي على مدار العام. فالقضايا المعقدة كقضيتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، أسفرت عن مفاوضات بفضل المدخلات الخلاقة، التي ساهم بها القادة الإقليميون والمنظمات الإقليمية. ويجب على الأمم المتحدة أن تدعم هذه المبادرات لصون وتوطيد السلام الذي تكبدنا كل هذه التكلفة للوصول إليه. وفي هذا الصدد، نرى أن التعاون فيما بين منظمات الإقليم لا غنى عنه.

ونود إعادة التأكيد على التزام الأرجنتين تجاه أفريقيا. فقد شاركنا منذ البداية في عملية إنهاء الاستعمار وعززناها. واليوم، ندعم سيادة القانون والانفتاح في اقتصادات المنطقة. وقد زدنا مبادلاتنا التجارية والتكنولوجية وعززنا علاقاتنا السياسية والثقافية.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، شجعت الأرجنتين، إلى جانب البلدان الأفريقية، على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الأطلسي. وبالمثل، حضر ممثلو ٢١ بلدا أفريقيا وثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية الاجتماع الوزاري الخامس لأعضاء منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، المعقود في بوينس آيرس في تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي. وتقوم الأرجنتين حاليا بتنسيق اللجنة الدائمة لمنطقة السلم والتعاون، وقد اقترحت على الدول الأعضاء سلسلة من المبادرات لتعميق التعاون.

وأود في الختام أن أشدد على الدور الذي تؤديه البلدان الأفريقية ذاتها في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، في سعيها للتوصل إلى حلول لمشاكلها. فهذا الاتجاه الذي يتزايد على مدار العام، يتطلب كل الدعم من المجتمع الدولي.

السيد بواه - كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أعاد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في إعلان الجزائر الذي اعتمدوه في تموز/ يوليه ١٩٩٩، في نهاية مؤتمر قمتهم، تأكيد مسؤوليتهم عن كفالة السلام والاستقرار في القارة الأفريقية، وعن إنشاء مؤسسات تنهض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والعادلة لجميع البلدان. ولتحقيق هذه الأهداف، شددوا على ضرورة تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية.

وبعد ذلك بشهرين، وفي سرت في ليبيا، نظرت الدورة الاستثنائية الرابعة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في سبل ووسائل تعزيز المنظمة، بغية زيادة فعاليتها وتكييفها مع التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وجعلها الأداة المفضلة للعمل الجماعي من أجل أفريقيا ومن أجل التعاون مع بقية أنحاء العالم.

وواضح أن الإطار الأمثل لهذا التعاون مع بقية أنحاء العالم هو الأمم المتحدة، مرتكز مبادرات المجتمع الدولي لأفريقيا. ويولي وفدي أهمية كبرى للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الذي ينظمه اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ المستكمل في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، نظرا للدور الحاسم الذي تؤديه المنظمة العالمية في صون السلام وتعزيز التنمية في أفريقيا.

وهذا التعاون بين المنظمتين يؤثر على كثير من ميادين نشاط الأمم المتحدة. ومع تناميه، يجب أن يسعى إلى تشجيع الشراكة مع تلافي المنافسة والازدواجية في الجهود، وإلى زيادة تبادل المعلومات والدراسات، مع تعزيز القدرات المؤسسية والدراية في المنظمة الأفريقية في قطاعات كثيرة. ويجب أن يأخذ تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ثلاثة اتجاهات عريضة.

أولا، يجب زيادة مشاركة منظمة الوحدة الأفريقية في أنشطة الأمم المتحدة ومبادراتها بشأن أفريقيا. فمبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا التي أعتقد أنها ستكون أداة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، كانت قد صممت دون مشاركة خبراء منظمة الوحدة الأفريقية. ومع أنه من الصحيح أن المبادرة الخاصة تشكل إطارا لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة لتعزيز التنمية في أفريقيا فالعمل المشترك مع منظمة الوحدة الأفريقية كان من الممكن أن يدعم النجاح في تنفيذها. ويشجع وفدي على تعاون جميع المؤسسات الموكول إليها تنفيذ المبادرة ويرحب بدعوة منظمة الوحدة الأفريقية والمصرف الأفريقي للتنمية للحضور كمراقبين في أعمال اللجنة التوجيهية لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا.

والبرامج المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وترسيخ الديمقراطية في أفريقيا، والحكم السديد والتدابير المتخذة في إطار الدبلوماسية الوقائية، ينبغي لها، من أجل تحقيق أهدافها، أن تشرك آليات ومؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية. والمبادرات التي اتخذتها مختلف برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها من أجل إشراك منظمة الوحدة الأفريقية بصورة أكبر في أنشطتها المتعلقة بأفريقيا تستحق الثناء، وبخاصة تنسيق الأنشطة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، فيما يتعلق بمسألة الحكم الرشيد في أفريقيا والإعداد لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بتنمية أفريقيا.

وفيما يتعلق بمنع الصراع، فإن مساهمة منظمة الوحدة الأفريقية في الدراسة المتعلقة بأسباب الصراعات في أفريقيا يمكن أن تثري بحث هذا الموضوع، وتقدم أفكارا مبتكرة مستقاة من خبرتها الطويلة في الميدان. وينبغي متابعة وتكثيف مشاركتها في المناقشة والتعاون الوثيق بين الأمانتين في منع الصراع وتسويته.

وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع منظمة الوحدة الأفريقية في تحديد المواقف الأفريقية المشتركة في التحضير لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في التسعينات. وقد يكون من المستصوب، في إطار متابعة هذه المؤتمرات، البدء بعقد اجتماعات إقليمية وإجراء دراسات على الصعيد الإقليمي، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، تتعلق بأثر هذه المؤتمرات على تنمية أفريقيا، وبالتقدم المحرز وبالتدابير الجديدة التي ينبغي اتخاذها للتعجيل بتحقيق هذه الأهداف.

وثانيا، وبغية زيادة دعم الأمم المتحدة لأنشطة ومبادرات منظمة الوحدة الأفريقية، قرر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في قمتهم المعقودة في الجزائر، إعلان سنة ٢٠٠٠ سنة السلام في أفريقيا. ولن تصبح هذه الإرادة السياسية واقعا ملموسا إلا إذا سارت جهود الحكومات الأفريقية يدا بيد مع جهود المجتمع الدولي التي لا تستهدف فحسب استعادة السلام في مناطق الصراع، بل تستهدف أيضا منع ووقف اندلاع صراعات جديدة في المناطق الحساسة. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب على الأمم المتحدة أن تعزز دعمها لآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها في أفريقيا، ومساعدتها على أن تطور بصورة تدريجية إمكاناتها من أجل منع الصراع وتسويته. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الأفريقية من خلال توفير الوسائل المادية والسوقيات الضرورية لعمليات حفظ السلام.

لقد تم إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة بليندابا. ويجب على الأمم المتحدة أن تسهم في تدريب الخبراء الأفارقة في مجال حماية القارة من الأسلحة النووية والنفايات النووية، وفي عمليات إزالة الألغام.

لقد أسست جماعة أبوجا الجماعة الاقتصادية الأفريقية، التي تستهدف إرساء دعائم التكامل الاقتصادي الأفريقي بصورة تدريجية. والأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات المتخصصة والبرامج يجب ألا يغيب عنها هذا المنظور عندما تعمل على تطوير مشروعات من أجل أفريقيا. فالنهج الإقليمي أو دون الإقليمي يجب أن يُراعى من أجل النهوض بالتكامل الاقتصادي للقارة. فعلى سبيل المثال، ينبغي للبنك الدولي أن يمول البنى الأساسية للطرق العابرة للحدود، وينبغي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تقترح مشروعات إقليمية تستهدف تحقيق هذا التكامل الذي تنشده البلدان الأفريقية. ونحن نهنئ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المشروع المتعلق بتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية، وعلى إعداد مشروع بروتوكولات لتنفيذ معاهدة أبوجا.

إن أفريقيا تواجه نقصا شديدا في الموارد. والأمم المتحدة وهي منظمة ممثلة على نطاق العالم، يمكن أن تضع هياكل في متناول منظمة الوحدة الأفريقية، بهدف تسهيل تعبئة الموارد من أجل أفريقيا، ودعم حملة إلغاء الديون الأفريقية والدعوة إلى زيادة الموارد والمساعدة الإنمائية الرسمية وأسعار منتجات الصادرات.

ويتعيَّن على الأمم المتحدة أن تكون أكثر إصغاء لأفريقيا، وأن تعترف بالاحتياجات التي أعربت عنها القارة. وافتتاح مكتب الأمم المتحدة مؤخرا في منظمة الوحدة الأفريقية، سيسهِّل الاتصال بين المنظمتين، ويعزز التعاون بينهما.

وثالثا، فيما يتعلق بتعزيز المبادرات المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، يسعد وفد بلدي أن يشير إلى أن هذه المبادرات أخذت في الازدياد بين الأمانتين.

وفي الوقت الذي كانت تندلع فيه الأزمة الرواندية، قام الأمينان العامان للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بتعيين ممثل مشترك في منطقة البحيرات الكبرى. وإنها لمبادرة جيدة تستحق تشجيعنا، بعد إجراء دراسة جادة لجميع جوانب هذه البعثة.

وتم تنظيم مؤتمرات وزارية تتعلق باللاجئين والمشردين في أفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبالحكم الرشيد بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبحقوق الإنسان بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وإنه لمن المناسب الترحيب بالتعاون من أجل تقديم المساعدة الانتخابية في أفريقيا، التي سمحت في السنوات الأخيرة بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية. وقامت الأمانتان بزيادة عمليات التشاور وتبادل المعلومات بهدف تعزيز قدراتهما المشتركة على منع الصراعات في أفريقيا وتسويتها. ويجب أن تعملا معا من أجل تحقيق هذا الهدف. ويجب متابعة هذا التعاون الوثيق من أجل إتاحة المجال أمام المنظمتين لتحقيق أهدافهما المشتركة المتمثلة في صون السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب أفريقيا.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة في مجال التصدي لقضايا منع الصراع والتنمية الاقتصادية، ليست بحاجة إلى تأكيد. ولذا فإن اليابان

تؤيد تعزيز التعاون المتبادل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، على النحو المحدد في تقرير الأمين العام.

وما فتئت منظمة الوحدة الأفريقية تنخرط في أنشطة تثير الإعجاب لكي تدفع قُدما بقضية السلام والازدهار في أفريقيا. وكانت جهودها فعالة في تيسير مختلف اتفاقات السلام المتعلقة بالصراعات التي اجتاحت رواندا وسيراليون وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. والدور القيادي لمنظمة الوحدة الأفريقية في تعبئة الدعم السياسي والمالي والمادي الدولي لمبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا يستحق الثناء الجم. وتستحق الثناء أيضا جهودها الصبورة لإيجاد تسوية سلمية للصراع بين إثيوبيا وإريتريا. وعلاوة على ذلك، فإن الإطار الشامل لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها في أفريقيا يُعد أداة هامة للعمل من أجل السلام في القارة.

إلا أن أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية تحتاج إلى الكثير من الدعم من جانب البلدان الأفريقية وشركائها في العالم المتقدم النمو. وهذا التعاون، وبخاصة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ضروري، وعلى سبيل المثال، من أجل ضمان فعالية عمل الآلية.

وما فتئت اليابان، من جانبها، تقدم الدعم المالي لصندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، والذي يمول أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية لتنفيذ الإطار الشامل. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية بلغت مساهمات اليابان في الصندوق ٠٠٠ ٤٥٠ ١ دولار أمريكي. واستخدمت هذه الإسهامات في مختلف أنشطة منع الصراع وترسيخ الديمقراطية، بما في ذلك إنشاء نظام للإنذار المبكر في منظمة الوحدة الأفريقية، ومحادثات السلام القُمرية، وعملية السلام في بوروندي، والانتخابات الرئاسية في نيجيريا. ومؤخرا، ساعدت اليابان مكتب الاتصال والميسِّر المحايد التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية أثناء عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزامنا بمواصلة تقديم الدعم المالي لأنشطة منظمة الوحدة الأفريقية.

وكما نعلم جميعا، من الضروري الحيلولة دون تجدد الصراعات بغية كفالة تنمية العديد من البلدان في أفريقيا، حيث يكون السلم هشا في أحيان كثيرة ويعيق الفقر الجهود التي تُبذل بعد انتهاء الصراع من أجل إعادة التأهيل والمصالحة. وفي هذا السياق، نؤيد تماما الرأي الذي أعرب عنه السيد سالم سالم، أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، في مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر من هذه السنة، فيما يتعلق بضرورة قيام المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن، باتخاذ إجراء عاجل لدعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتعزيز السلم.

ومن نافلة القول إن ما نحتاج إليه بصورة ماسة من أجل تسوية الصراعات ومنعها في أفريقيا هو مزيد من الاهتمام الدولي. وذلك أمر أساسي بغية رفع درجة التعاون الدولي، ليس مع منظمة الوحدة الأفريقية فقط وإنما أيضا مع البلدان المعنية من أجل دعم أنشطتها في جميع مراحل تسوية الصراعات ومنعها، فضلا عن إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع.

ومن ثم فإننا نرحب بهذه الفرصة التي تتيح لأعضاء الأمم المتحدة مناقشة مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويحدو الحكومة اليابانية أمل صادق في أن تساعد هذه المناقشة في تعزيز مستوى الاهتمام الدولي بمسألة الصراعات في أفريقيا.

السيد تقية (تونس) (تكلم بالفرنسية): إن وفد تونس، في حين يُعلن تأييده للبيان الذي أدلى به البارحة وفد الجزائر باسم منظمة الوحدة الأفريقية في إطار هذا البند من جدول الأعمال، يود أن يثير بعض المسائل المتعلقة بهذا البند.

ويود وفدي أولا أن يُعرب مجددا عما يوليه بلدي، تونس، من اهتمام خاص للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونود أن نُشيد بالأمين العام كوفي عنان على جهوده المتواصلة لتعزيز التعاون بين المنظمتين. ونود أيضا أن نُعرب عن امتناننا العميق له على التقرير الذي قدمه للجمعية العامة بشأن هذا البند.

ويسر وفد تونس أن يلاحظ اهتمام منظومة الأمم المتحدة بأفريقيا. وتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها

يدل على هذا الاهتمام. وفي التقرير، يوصي الأمين العام بالاضطلاع بسلسلة من الأنشطة الهامة من أجل السلم والاستقرار والتنمية في أفريقيا. والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يشمل عددا من المجالات، مثل السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والإنجازات التي سجلت حتى الآن والتي ترد في تقرير الأمين العام إنجازات مشجعة وتستحق المتابعة.

إن منظمة الوحدة الأفريقية تجسد منذ نشأتها تطلعات الشعوب والبلدان الأفريقية إلى وحدة القارة. وقد اضطلعت بدور حاسم في تأكيد الهوية السياسية للقارة، وفي تعزيز التقارب والتضامن والتعاون ما بين دولها. وبالتالي، أصبحت المنظمة الإطار المفضل لكل العمل الجماعي الأفريقي، ولعلاقات القارة مع بقية العالم.

وتعبر منظمة الوحدة الأفريقية أيضا عن رغبة الدول الأفريقية في التصدي على نحو مشترك للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديدة التي تواجهها. إلا أن حلول العديد من هذه التحديات تعتمد على التزام ودعم المجتمع الدولي ككل. ومن ثم يسعدنا أن نلاحظ الأولوية التي توليها أجهزة الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا. وقد أطلقت منظومة الأمم المتحدة عدة برامج ومبادرات اقتصادية واجتماعية عبر السنين لمصلحة أفريقيا، ونحن ندعو إلى المواءمة بين تلك البرامج والمبادرات.

ويُرحب وفدي بالمشاورات المنتظمة التي تعقد ما بين مسؤولي المنظمتين في الميادين ذات الأولوية المتعلقة بالتعاون والتنسيق. فهذه المشاورات تعزز صلات التعاون بين المنظمتين.

وينم التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفيقية في ميدان السلم والأمن في السنوات الأخيرة عن حدوث تقدم ملحوظ، مما يُمكّن من تنسيق الجهود على نحو وثيق لإدارة وحل بعض الصراعات في أفريقيا بالوسائل السلمية.

ونناشد الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تواصل زيادة دعمها لمنظمة الوحدة الأفريقية بغية تقوية القدرات المؤسسية والتشغيلية لآليتها لمنع المنازعات وإدارتها وحلها في أفريقيا. وهذه الآلية، منذ إنشائها قبل سنوات قليلة، حققت نتائج إيجابية بالرغم من وسائلها المحدودة. وهي أداة قيّمة بالنسبة للقارة وتستحق أن تدعم.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجددا أن رغبة أفريقيا في تحمل مسؤولياتها ينبغي ألا تعفي الأمم المتحدة من التزاماتها بصون السلم والأمن الدولي، المترتبة على ميثاقها.

لقد بذلت منظمة الوحدة الأفريقية ودولها الأعضاء جهودا مستمرة لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي، رغبة في تنفيذ معاهدة أبوجا المُنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. ودعم الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المستمر لهذه الجهود سيسرع بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وفي الوقت الذي يوشك فيه فجر القرن الحادي والعشرين على البزوغ، تناشد البلدان الأفريقية من أجل شراكة دولية تعود بالنفع المتبادل وتقوم على أساس التكافل، والتضامن والتعاون، لتحقيق منافع إمكانات العولمة ولمواجهة تحدياتها. ونأمل أن يستجيب جميع أصدقاء أفريقيا لهذا النداء.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل حول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، الوارد في الوثيقة A/54/484؛ وهو التقرير الذي يكتسب بلا شك أهميته الخاصة في هذا الوقت الذي نشهد فيه تزايد الحاجة إلى تعزيز وتعميق أوجه التعاون بين المنظمتين في المجالات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية وغيرها من المجالات التي تهدف جميعها إلى خدمة المصالح المشتركة للقارة الأفريقية بصفة عامة والارتقاء بالقدرات المؤسسية والهيكلية لمنظمة الوحدة الأفريقية بصفة خاصة.

وأود في هذا الخصوص أن أعرب عن تقديرنا للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأمانة منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تعزيز آلية التعاون والتشاور بين المنظمتين، والتي تتكلل باجتماع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مرتين كل عام، مرة على هامش مؤتمر القمة

الأفريقية، ومرة أخرى على هامش أعمال دورة الجمعية العامة في نيويورك.

شهدت القارة الأفريقية خلال العام المنصرم تصاعد عدد النزاعات المسلحة الدائرة فوق أراضيها. فمن منطقة البحيرات الكبرى، حيث النزاع الدائر على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى النزاعات في منطقة القرن الأفريقي بين إثيوبيا وإريتريا من ناحية، والأزمة التي تُعاني منها الصومال منذ عام ١٩٩١ من ناحية أخرى، إلى منطقة غرب أفريقيا حيث الحرب الأهلية في سيراليون التي شهدت فظائع وانتهاكات جسيمة تعيد الى الإذهان أحداث الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام ١٩٩٤، إلى الوضع في جنوب القارة الذي يشهد استمرار النزاع في أنغولا بسبب إحجام حركة "يونيتا" عن تنفيذ التزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا.

في نفس الوقت، لا يمكن لمنصف أن يُنكر أن أفريقيا - على المستوى القاري، ممثلة في منظمة الوحدة الأفريقية، وعلى المستوى الإقليمي، ممثلة في منظماتها دون الإقليمية - قد ضاعفت من جهودها من أجل التوصل إلى حلول أفريقية للنزاعات الأفريقية، والتصدي للتحديات التي تواجه القارة وهي على أعتاب القرن الحادي والعشرين. وقد تجسدت هذه الإرادة الأفريقية في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في الكونغو الديمقراطية، الذي تم التوقيع عليه في لوساكا، واتفاق السلام في سيراليون الذي تم التوقيع عليه في لومي، وأخذ منظمة الوحدة الأفريقية ورئاستها الحالية بزمام المبادرة من أجل تسوية النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، وأخيرا باختيار الرئيس مانديلا وسيطا جديدا لعملية السلام في بوروندي.

وإذا كان المجتمع الدولي يتوقع من أفريقيا أن تنهض بمسؤولياتها وتنشط من جهودها لحفظ السلم والأمن الدولي في القارة، فإن أفريقيا تتوقع من المجتمع الدولي - ممثلا في الأمم المتحدة - أن يتحمل هو الآخر مسؤوليته الجماعية تجاه القارة، تنفيذا للمبادئ والأهداف التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وألا يكتفي بمجرد الإعراب عن دعمه أو الإعلان عن تأييده للجهود التي تبذلها أفريقيا لتسوية النزاعات الناشبة فوق أراضيها. ولا يسعني، في هذا الإطار، إلا أن أتعرض إلى الوضع حول جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد وقع أطراف النزاع على اتفاق وقف إطلاق النار يوم ١٠ تموز/يوليه الماضي - أي منذ نحو خمسة أشهر - ولم تقم المنظمة الدولية حتى الآن، للأسف، سوى بإيفاد بضع عشرات من ضباط الاتصال العسكريين إلى عواصم الدول الأعضاء في اللجنة العسكرية المشتركة وعدد من المواقع الميدانية داخل الكونغو. والمؤسف كذلك أن مجلس الأمن لم يقم بإنشاء عملية حفظ السلام التي انتظرنا كثيرا أن يتم نشرها في المنطقة، بل ولم يقم المجلس حتى بمنح الأمين العام تفويضا واضحا وصريحا لنشر المراقبين العسكريين الخمسمائة الذين وافق المجلس على تجهيزهم بموجب قراره ١٢٧٩ (١٩٩٩) في الكونغو ذاتها. وكنا نتوقع، في هذا الصدد، أن يولي المجلس نفس الاهتمام لهذا النزاع، ويتحمل نفس القدر من المسؤولية لتسويته، مثلما فعل في كوسوفو وفي تيمور الشرقية وغيرها من المناطق، على نحو لا يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية من وراء غياب الإرادة السياسية - وفي بعض الأحيان الإرادة المالية - لدى المجتمع الدولي من أجل تسوية النزاعات في قارتنا الأفريقية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بعلي (الجزائر).

إن تعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة بكافة أجهزتها الرئيسية ومنظمة الوحدة الأفريقية في المجالات المختلفة يعتبر أمرا ضروريا للإسهام في تسوية النزاعات التي تشهدها القارة وكذلك في دفع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في دولها؛ وفي هذا الإطار فإننا نرحب بالدور القيّم الذي يقوم به مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في أديس أبابا ونرجو أن يتم تعزيزه في المرحلة المقبلة بالموارد البشرية والمالية اللازمة التي تمكنه من الاضطلاع بأنشطته العديدة والتي لا شك أنها ستتصاعد لتلبية المتطلبات التي يفرضها التعاون والتنسيق المتزايدين بين المنظمتين. كما ندعو الأمم المتحدة إلى تعزيز مساعداتها لمنظمة الوحدة الأفريقية بغية تدعيم القدرات المؤسسية والتشغيلية لآليتها لمنع وإدارة وتسوية النزاعات، ولا سيما من خلال تطوير قدرات المنظمة الإقليمية في مجال الإنذار المبكر والدعم اللوجيستي وحشد الموارد المالية لها من خلال الصندوقين الائتمانيين اللذين أنشأتهما كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن. وفي نفس الإطار، فإننا نتطلع إلى استمرار الأمم المتحدة في جهودها من أجل الارتقاء بالقدرات الأفريقية في مجال عمليات حفظ السلام، ونرحب في هذا الصدد بالتوصيات التي جاءت في الدراسة التي أعدتها وحدة

الدروس المستفادة بإدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٩ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة من ناحية، والمنظمات والترتيبات الإقليمية من ناحية أخرى، خاصة وأن هذه الدراسة راعت وأعادت التأكيد على مبدأ أن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات والترتيبات في هذا المجال لا يجب أن يخل بمسؤولية الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق.

وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي تقوم الأمم المتحدة بدور فريد في مسيرة التنمية في القارة الأفريقية من خلال الدعم المتواصل لعملية بناء القدرات المؤسسية لمنظمة الوحدة الأفريقية على النحو الذي يخدم عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول القارة من ناحية، ويضاعف من قدرات القارة في الاستفادة من المبادرات الدولية والثنائية لدفع جهود التنمية بها. وأود في هذا الصدد أن أشيد بجهود الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها التنفيذية من أجل دعم القارة في التعامل مع التحديات الرئيسية التي تواجهها من خلال بناء القدرات البشرية والمؤسسية ومكافحة الفقر وخلق البيئة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمنع نشوب النزاعات.

اسمحوا لي في النهاية أن أعرض بإيجاز مسألة توليها مصر اهتماما خاصا؛ ففي الوقت الذي نرجو فيه قيام الأمم المتحدة بتعزيز دورها من أجل تسوية النزاعات المختلفة في أفريقيا وتكثيف جهودها من أجل دفع التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة في القارة، يهمنا أيضا أن نذكر بأن ميثاق المنظمة شرع للجمعية العامة دورا في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، باعتبار أن لها مسؤولية متأصلة في هذا الشأن؛ وهو الأمر الذي يدفعنا دائما إلى إعادة التأكيد على مبدأ الاحترام الكامل للتوازنات الدقيقة بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة الدولية كما حددها الميثاق، وخاصة الدور الأصيل للجمعية العامة في النظر في المبادئ العامة للتعاون لرفع المعاناة الإنسانية بما في ذلك البحث في أسباب النزاعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق فإننا نستغرب - بل نأسف - من الاكتفاء بتقديم التقرير المرحلي حول تنفيذ التوصيات التي جاءت في تقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا إلى مجلس الأمن وحده، دون تقديمه إلى الجمعية العامة والأجهزة الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي سبق أن طالبنا دون جدوى بتصحيحه، خاصة وأن هذا التقرير المرحلي يتضمن فصولا كاملة لا تدخل في نطاق اختصاص مجلس الأمن مثل المساعدات الإنسانية والتنمية والتجارة والمديونية والحكم الرشيد وغيرها، وهي موضوعات يتعين مناقشتها في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة والوكالات الأخرى ذات الصلة.

السيد كيليبا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره الذي يوفر معلومات قيمة عن التدابير المتخذة بغرض تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونحن نرحب بهذه الخطوات. ومع ذلك، نعتقد أنه يجب بذل المزيد من الجهود لتعزيز ذلك التعاون.

وإذ نقترب من الألفية الجديدة، تواجه أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية عدة تحديات، يتطلب الكثير منها الدعم والتعاون المستمرين من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة. ولا تزال عملية الإنعاش والتعمير هائلة في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، ونشوب الأزمات الاقتصادية الضخمة، وظهور حالات الطوارئ الإنسانية.

وسبب وجود منظمة الوحدة الأفريقية، كما تجسد في ميثاقها، تحقيق السلام والأمن، والحرية والعدالة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الجهود المشتركة للدول الأفريقية. ولهذا، يسعى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى أن يعزز - في أفريقيا - المقاصد والمبادئ الرئيسية الواردة في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأهداف المنظمتين متسقة، رغم أن نظام الأولويات فيهما قد يكون متباينا. وغني عن القول إن أهداف منظمة الوحدة الأفريقية من تحقيق الوحدة، والتنمية، والأمن، والتحرير يمكن تحقيقها على أفضل وجه في ظل ظروف السلم والأمن العالميين والتعاون الدولي بشأن جميع مجالات الخلاف التي نص عليها ميثاقي المنظمتين.

ونرى أن هناك أربعة مجالات واسعة من شأن التفاعل بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة فيها أن يكون مجديا جدا.

ويتعلق المجال الأول بإدارة الصراعات، وحلها ومنعها. ولا يمكننا أن ننكر أن للأمم المتحدة خبرة عالمية كبيرة في هذا المجال، وبالتالي يمكنها أن تقدم مساعدة ضخمة في تدعيم قدرات منظمة الوحدة الأفريقية في

هذا الصدد. ولهذا، نلاحظ مع التقدير أن تقرير الأمين العام يشير إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدم بعض الموارد التي بلغت حوالي ٣ ملايين من الدولارات لتعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على منع الصراعات، وإدارتها، وحلها. ونعتقد أنه يجب تعزيز هذه الشراكة وتركيزها بصفة متزايدة على بناء قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على التنبؤ، والوقاية، والتفاوض، وصنع السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من بناء القدرة على حفظ السلم على نحو ملائم داخل الدول الأعضاء، وفي المقام الأول، الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر البلدان التي أسهمت في بناء القدرات الأفريقية في مجالي التدريب والدعم السوقي، والتي قدمت أيضا إسهامات مالية لصندوق السلم التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

المجال الثاني هو التعاون في إدارة الحالات الإنسانية الطارئة في أفريقيا. ونتيجة للصراعات الدائرة في القارة فيما بين الدول وفي داخلها، تعاظمت مشاكل اللاجئين والمشردين في حجمها، بينما تضاءلت الموارد. ونظرا لأن الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين والمشردين لم تعالج حتى الآن على نحو فعال، فإن قدرات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة الدائمة على الاستجابة ستظل ذات أهمية حاسمة.

المجال الثالث هو تعزيز التعاون بين المنظمتين في وضع الهياكل والمعايير. وقد حاولت منظمة الوحدة الأفريقية جاهدة النهوض باعتماد اتفاقيات ومواثيق وإعلانات وبرامج عمل مختلفة فيما بين الدول الأفريقية بخصوص القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان والبيئة وإرساء الديمقراطية والحكم السليم. وفي بعض الحالات كانت هذه المساعي تشكل تكملة محددة لجهود الأمم المتحدة. وهذه الجهود المؤكدة لتحقيق الرؤيا المشتركة والطموح المشترك، تتطلب الدعم المتأني المتبادل.

المجال الرابع هو التعاون في تعزيز التنمية الأفريقية. إن حجم التحديات الاقتصادية التي تواجه أفريقيا واضح للعيان. وأعضاء منظمة الوحدة الأفريقية يشكلون حوالي ثلثي أقل البلدان نموا في العالم، التي يتسم وجودها بعبء الدين الذي يوهنها، وبانخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية، والاستجابة للمشاكل الاقتصادية الأفريقية من شأنها أيضا أن تعزز منظمة الوحدة الأفريقية، وتعزز بالتالي دورها في الإسهام في تحقيق مُثل ميثاق الأمم المتحدة، وستكون استجابة لها مغزاها للمشاكل التي تواجه أفريقيا والتي ظلت زمنا طويلا تفرض عبئا ثقيلا على جهود وموارد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

لقد التزمت منظمة الوحدة الأفريقية وأفريقيا بانتهاج المسار الذي يحررهما من المشاكل التي تواجههما والتي تبدو مستعصية على الحل، والذي يحرر أفريقيا بالتالي من النظر إليها كقارة تموج بالاضطرابات والصراع. ولتحقيق هذا الهدف، تحتاج منظمة الوحدة الأفريقية وأفريقيا إلى دعم الأمم المتحدة. وكانت البداية المحمودة لهذا المسار، إنشاء آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وإقامة هياكل لتعزيز التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والديمقراطية. والعنصر الحيوي في هذه العملية هو دور منظمة الوحدة الأفريقية في تنسيق السياسات وتنفيذها، وهو دور لا يزال يحتاج إلى تدعيم. وفي عالم تتضاءل فيه الموارد يظل دور الأمم المتحدة في دعم منظمة الوحدة الأفريقية والتكلم باسمها وبالتالي باسم أفريقيا دورا حيويا. ونجاح منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في أفريقيا يعتمد على التعاون الوثيق فيما بينهما.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ الأمين العام على جودة تقريره (A/54/484) عن البند ٣١ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية". وهذا التعاون له أهمية خاصة لوفدي لأنه من حسن الطالع، يجمع بين سعي البلدان الأفريقية المشروع من أجل إنعاش القارة، والحاجة التي لا تقل أهمية إلى تجسيد الفضائل العالمية التي تكرسها الأمم المتحدة. ومن هنا ستدرك الجمعية العامة سبب اهتمام وفدي بصفة خاصة بتعميق وتوسيع التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وفي الميدان السياسي والأمني، وصل هذا التعاون إلى نقطة تحول حاسمة نتيجة للزخم الذي يوفره الأمينان العامان للمنظمتين. ويسعدني أن ألاحظ أنهما يجتمعان بصفة دورية، وخاصة أثناء مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية ودورات الجمعية العامة، أو قبلها

مباشرة، لتحسين تنسيق أنشطتهما في مختلف المجالات. ويود وفدي أن يرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال بمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي سيسهل التداوب بين أنشطة المؤسستين.

إن مشاكل الأمن وبالتالي مشاكل السلم هي لب شواغل البلدان الأفريقية. وعلى الرغم من الإصلاحات الشجاعة التي يضطلع بها لتحسين إطار الاقتصاد الكلي وإرساء الديمقراطية في النظم السياسية، لا تزال قارة أفريقيا تعاني من تشنجات بؤر التوتر العديدة. وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها توضح إرادة البلدان الأفريقية على إقامة وتعزيز مناخ من السلم والأمن بغية النهوض بهذه الإصلاحات لصالح شعوبها تحديدا. ولهذا السبب يقدر وفدي الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمنظمة الوحدة الأفريقية في هذا الميدان، ويرحب بحقيقة أن موارد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ لهذا الغرض ستسمح بمواصلة تحسين القدرة على منع الصراعات وصون السلم في أفريقيا. وبالمثل، يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشروع عام في هذا الميدان، لتعزيز قدرة الموارد البشرية في الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وفيما يتعلق بمتابعة الأزمات الرئيسية، يلاحظ وفدي بارتياح أن الأمين العام للأمم المتحدة الذي يعمل دائما عن كثب مع نظيره في منظمة الوحدة الأفريقية، عين مبعوثين أو ممثلين شخصيين لجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. ويشجعنا أيضا أنه يجرى حاليا النظر في نشر قوات الأمم المتحدة في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك لتعزيزاتفاق لومي للسلام واتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وهذه الإنجازات المختلفة لدعم عملية السلم إنجازات مشجعة بطبيعة الحال. بيد أن هذه التدابير، مهما كانت إيجابية، لم تتمكن من الحيلولة دون الإعراب عن مشاعر الاستياء حيال المجتمع الدولي الذي تعوزه الشجاعة في أكثر الأحيان عندما يتعلق الأمر بإدارة الأزمات التي تنشب في أفريقيا. ومع أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن العمل الداعم الذي تقوم به المنظمات الإقليمية في إطار جهود منسقة سيسهم دائما في الإدارة السليمة للأزمات التي تنشب في أجزاء مختلفة من أفريقيا.

وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين في أفريقيا، أود أن أشدد على أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الرغم من ضخامة المهمة - ولا حاجة بي هنا إلى التذكير بأن أفريقيا يوجد بها ٧ ملايين لاجئ ومشرد - كانت ناجحة على الدوام في تنفيذ برامجها لإعادة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية ما أن يتوفر الحد الأدنى اللازم من الظروف الأمنية.

وقد نفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنجاح مثل هذه العمليات في الماضي، في بلدان مثل موزامبيق، ونود أن نهنئ المفوضة السامية، وموظفيها على وجه الخصوص الذين يعملون في ظل ظروف خطرة في أغلب الأحيان.

ويولي وفدي أهمية كبيرة لعودة اللاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم، في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وخاصة في سيراليون، وليبريا وغينيا - بيساو، حيث بدأت الحالة السياسية تتطور على نحو مرض. ولذا، فإن وفدي يدعو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الاستمرار في شراكتها المثمرة مع منظمة الوحدة الأفريقية، ويشدد بوجه خاص على أهمية آلية متابعة الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين، المعقود في الخرطوم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

ونظرنا في البند المعروض علينا يوفر أيضا فرصة للترحيب بالعلاقة الوثيقة - وأكاد أقول "الأسموزية" - بين منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. فخبرة موظفي اللجنة الاقتصادية، مدعومة بفهمهم غير العادي للخصائص المتميزة لأفريقيا، قد جعلت من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شريكا أساسيا في تنمية أفريقيا. فمن خطة عمل لاغوس إلى معاهدة أبوجا التي تنشئ المجموعة الاقتصادية الأفريقية، اضطلعت اللجنة الاقتصادية بدور هام في وضع استراتيجيات للتكامل القاري.

ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، من جانبها، وفي تعاون وثيق مع البلدان الأفريقية، بدأت مؤخرا في إقامة التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، وهدفه المعلن هو تعزيز وتنويع القطاع الثانوي في اقتصاد القارة.

وكان عمل الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عملا ممتازا بنفس القدر. فمنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان يعملان لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وللنهوض بالصحة الإنجابية. وينبغي لمجتمع المانحين أن يدعم ويشجع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز.

ووفدي مقتنع بأن الأمم المتحدة يمكن أن تعمل المزيد وأن تعمل على نحو أفضل من أجل أفريقيا، من خلال زيادة تعزيز تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية. وكما يعلم الأعضاء، فإن منظمة الوحدة الأفريقية مرت منذ إنشائها بتغيرات عميقة ترتبط بالشواغل الجديدة لأعضائها. وقد شارف جدول أعمال إنهاء الاستعمار على نهايته، ولكن التحديات الجديدة التي تواجه البلدان الأفريقية - السلم والأمن والتنمية - أكثر تعقدا من نواح أخرى. ولذا، فإن منظمة الوحدة الأفريقية تقوم الآن بإعادة تشكيل أمانتها بغية تعزيزها حتى تتمكن من مواجهة هذه التحديات على نحو أفضل؛ وتلك الجهود تستحق الدعم في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ منظمة الوحدة الأفريقية.

ووفدي يؤكد من جديد على إيمانه بالتعاون الدينامي المتعدد الجوانب وذي الفوائد المتبادلة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، المنظمة التي تلتزم بها البلدان الأفريقية التزاما قويا.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): بينما ندخل القرن الحادي والعشرين، يظل ضمان السلم والتنمية في أفريقيا مسألة ذات أهمية أساسية قصوى للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام. ومن الواضح أن مستقبل أفريقيا يتوقف في المقام الأول، على البلدان الأفريقية. وبالتالي فإن لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي تمثل جميع البلدان الأفريقية، دورا حاسما تضطلع به في تعزيز السلم والاستقرار وفي تنمية القارة في المستقبل.

وفي ذات الوقت، من الواضح أيضا أن من واجب المجتمع الدولي أن ينشغل بهذه القضايا على نحو أكثر نشاطا، من خلال الشراكات والتعاون. وكان من رأي النرويج دائما أن على جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان الصناعية الغنية واجبا أخلاقيا وسياسيا بأن تساعد على تحقيق الاستقرار والازدهار الدائمين في القارة الأفريقية، فضلا عن أن لها مصلحة قوية في أن تفعل ذلك. وينبغي أن تكون التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا مسؤولية مشتركة وعالمية. والتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، الذي يشمل البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بوجه عام، ذو قيمة حيوية لجهودنا المشتركة.

وترحب الحكومة النرويجية بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (A/54/484). فهو يكشف عن مدى التفاعل بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في طائفة واسعة من المجالات. وتلاحظ النرويج مع التقدير أن التعاون بين المنظمتين قد توسع في السنة الماضية. فكل من المنظمتين يملك قدرة عظيمة على تعزيز جهود الأخرى من خلال التعاون العملي وتبادل المعلومات والتنسيق الفعال. وكان من أمثلة هذا التعاون، الاجتماع المفيد للغاية المعني بإدارة الصراعات، المعقود في نيويورك في نيسان/أبريل من هذه السنة. وكان هناك مثال آخر هو الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين المعقود في الخرطوم، السودان، في كانون الأول/ ديسمبر من السنة الماضية، تحت رعاية مشتركة بين منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبدعم مالي من النرويج. وتناول ذلك الاجتماع مشاكل هامة تتعلق باللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في أفريقيا. وتشيد النرويج أيضا بالتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي يركز على مسائل مثل الحكم الرشيد.

وتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318) أظهر بوضوح أن الفقر، والتخلف والصراعات العنيفة مسائل ترتبط ببعضها البعض ارتباطا وثيقا. ولا يمكننا أن نعالج إحداها دون معالجة الأخريات. وقد أشار الأمين العام إلى الحاجة إلى اتباع نهج شامل وإلى تحسين تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة لمنع الصراعات وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وشرعت الأمانة العامة بالفعل في عملية التنفيذ والمتابعة في هذه المجالات. وتؤيد النرويج تأييدا كاملا مبادرة الأمين العام، وهي مستعدة لتقديم الدعم العملي والمالي لهذا المجهود الهام. وسنخصص مبلغ ٣ ملايين دولار لتستخدمها الأمانة العامة لهذا الغرض.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن التزام النرويج الراسخ تجاه السلم والتنمية في أفريقيا. فالبلدان الأفريقية تمثل شركاء النرويج الرئيسيين في التعاون الإنمائي. وتعتزم حكومتي زيادة تحويلات مساعدتنا الإنمائية الرسمية لتبلغ ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وسنواصل جهودنا لتعبئة الإرادة السياسية العالمية والوسائل المالية لتحقيق الهدف المتمثل في تخفيض الفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وينبغي لجهود منع الصراعات والمعونة الإنسانية والجهود الإنمائية أن تمضي يدا بيد. ويجب أن نعالج الأسباب الجذرية للصراع، وليس مجرد أعراضه والإدارة الفعالة للأزمات ينبغي أن تشمل جهودا تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة الطويلة الأجل، ومكافحة الفقر، والتخفيف من عبء الديون الذي لا تحتمله البلدان الفقيرة، فضلا عن الجهود الرامية إلى تعزيز الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية. ويجب أن ينصب التركيز على إنشاء عملية تشمل المانحين الثنائيين، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية والحكومات في إطار شراكات بناءة.

وقد تم التوصل إلى قرارات هامة في اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية هذا العام، الذي عقد في بلدكم، سيدي نائب الرئيس، في الجزائر العاصمة. وبالإشارة إلى المبدأ القائل بأن الحكم الرشيد والشفافية وحقوق الإنسان تمثل "عناصر ضرورية" لإقامة حكومات نيابية مستقرة وتساهم في اتقاء الصراعات"، فقد تقرر ألا تتوقع الحكومات التي تصل إلى السلطة بوسائل غير دستورية بأن تستقبل بعد الآن على قدم المساواة مع غيرها في جمعية رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية، ويبشر اشتراك منظمة الوحدة الأفريقية اشتراكا فعالا في متابعة هذا القرار بالخير فيما يختص بمستقبل أفريقيا وفيما يختص بالتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة.

وقد تشجعت النرويج بما أبدته منظمة الوحدة الأفريقية من تصميم عند معالجة المسائل المتصلة بالحكم الرشيد. ويعد احترام جميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الحقوق الثقافية والمدنية والسياسية، جزءا لا يتجزأ من تعزيز التنمية البشرية المستدامة. وترحب النرويج في هذا الصدد بأعمال منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وتثني النرويج على جهود القادة الأفارقة، والدول والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تعزيز فض الصراعات بطريقة سلمية. ولمنظمة الوحدة الأفريقية دور شديد الأهمية يتعين أن تؤديه في تعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا. وتؤيد حكومتي بشدة الجهود الجارية لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئاستها الجزائرية من أجل ضمان التوصل إلى اتفاق للسلام بين إثيوبيا وإريتريا. وثمة حاجة إلى تعاون وثيق بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والحكومات الوطنية حتى يتسنى فض ذلك الصراع وغيره من الصراعات الناشبة في القارة الأفريقية. وستواصل النرويج إبداء الاستعداد للمساعدة في الجهود الرامية إلى تعزيز فضل الصراعات بالوسائل السلمية في الحالات التي يمكننا أن نؤدي فيها دورا إيجابيا في التعاون مع الأطراف.

لقد قدمت النرويج على مدى سنوات عديدة مساهمات مالية لتعزيز القدرة الأفريقية في مجال حفظ السلام واتقاء الصراعات، وهي ملتزمة بأن تواصل جهودها في هذين المجالين. وفي السنة الماضية، قدمنا الدعم لعملية منظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى إعادة تشكيل تنظيمها. كما قدمت النرويج الدعم المالي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها.

يبين تقرير الأمين العام أن العديد من منظمات الأمم المتحدة العاملة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي تعمل على تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. والتعاون بين هذه المنظمات ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل تحقيق منفعة دولها الأعضاء يتسم بأهمية فائقة. وتبدو الأمثلة الدالة على ذلك في الجهود المبذولة للنجاح في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، بمشاركة منظمة الوحدة الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية. وتوفر النرويج موارد مالية ذات شأن لكي تدعم الجهود الفائقة الأهمية التي تبذلها الأمم المتحدة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

ختاما، تود حكومتي أن تدعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم دعما أقوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية. كما نشجع على قيام شراكات أوثق بين الأمم المتحدة وبين

منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. والنرويج تلتزم التزاما شديدا بالعمل مع هذه الهيئات وغيرها من الهيئات ذات الصلة، ومع الحكومات الأفريقية لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في ضمان السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

والواقع أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية سيعزز بالتأكيد قدرة منظمة الوحدة الفريقية فيما يختص بتلبية الاحتياجات المتزايدة لدولها الأعضاء. وإننا نرحب، في هذا السياق، بالاتصالات والمشاورات الجارية بين إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة وبعثة منظمة الوحدة الأفريقية المراقبة في نيويورك. وبالمثل، يوفر التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والمبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة، حلقة وصل هامة مباشرة، لا سيما في مجال منع المنازعات وإدارتها. ونحن نلاحظ إسهام خبراء الأمم المتحدة في صياغة الطرائق اللازمة لتنفيذ الاتفاقات المبرمة في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال لا الحصر. إلا أن من المحزن أن نلاحظ في حالة سيراليون أنه لم يتم نشر حفظة السلام بالكامل رغم مرور شهور عديدة على توقيع اتفاق السلام. ولذلك فإن استمرار دور الأمم المتحدة في تعبئة الموارد والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاقات السلام المبرمة في أفريقيا لهما أهمية بالغة. كما يرحب وفدي، في هذا الصدد، بجهود مبعوث الأمين العام المعني بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالجهود المبذولة للمساعدة على تعبئة الموارد لأعمال اللجنة العسكرية المشتركة وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بصفة عامة. ونحن نتفق مع رأي الأمين العام بأن من الضروري الاستمرار في توفير الدعم الذي تمس الحاجة إليه لأنشطة حفظ السلام في أفريقيا.

ونهيب بالمجتمع الدولي، لا سيما بالبلدان المانحة، بأن تسهم في الصندوق الاستئماني لتحسين التأهب لمنع المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا، وكذلك في صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية الهادف إلى المساعدة على بناء قدرات حفظ السلام الأفريقية. وليس من قبيل المبالغة التأكيد على الحاجة إلى موارد مالية لتعزيز التعاون الذي سيسفر عن منافع ملموسة للشعوب الأفريقية.

وتتطلب الاحتياجات الإنسانية للأفارقة اللاجئين والمشردين داخليا بذل جهود متضافرة من قبل المجتمع الدولي. وبصرف النظر عن التغطية الإعلامية، يتوجب علينا، نحن أعضاء هذه المنظمة العالمية، ألا ننتخلى عن المحتاجين في مختلف أرجاء أفريقيا. ولذلك يصبح استمرار مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية في توفير الدعم لمنظمة الوحدة الأفريقية من الأمور الجوهرية حتى يتسنى لها أن تطور مرافقها المؤسسية لتنسيق المساعدة الإنسانية وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالإنذار المبكر.

وحسبما يبين تقرير الأمين العام، فإن هذه السنة توافق الاحتفال بالذكرى الثلاثين لإبرام اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المنظمة للنواحي الخاصة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا واتفاق التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. والحق أن هذا الوقت ليس وقت الاحتفال، بل إنه وقت نسائل فيه أنفسنا عما يمكننا أن نفعله معا للقضاء على مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا وفي العالم على اتساعه. وليس هناك بلد دفع ثمنا أبهظ من الثمن الذي دفعته البلدان المضيفة للاجئين. وفي حالة أفريقيا يندرج كثير من البلدان المضيفة في عداد أقل البلدان نموا. ولذلك تُلقي مشكلة اللاجئين عبئا إضافيا على عاتق اقتصاداتها الضعيفة أصلا. ونحن ندعو إلى زيادة الدعم المقدم إلى البلدان المضيفة. ونحيط علما باستمرار أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أفريقيا، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يستجيب لنداءات المفوضية لتمكينها من تلبية احتياجات اللاجئين في أفريقيا. وبالمثل، هناك حاجة إلى تناول مسألة أمن اللاجئين وسلامتهم. وفي هذا الصدد، فإن تقديم الدعم إلى لجنة منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بتنسيق تقديم المساعدة وتوفير الحماية للاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا يتسم بأهمية فائقة.

وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة القائمة حاليا في كثير من البلدان الأفريقية وبالرغم من المشاكل المتصلة بالبيئة وبالتصحر تبذل القارة ما في وسعها لتهيئة الأوضاع الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا. والواقع أن اتجاهات الاقتصاد العالمي لا تبشر بالخير

بالنسبة لغالبية البلدان الأفريقية. ولذلك أصبحت عملية إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي مرحلة هامة في عملية تنمية أفريقيا وسوف تساعد في توطيد جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى إنعاش الاقتصادات الأفريقية وتنميتها. وفي هذا السياق، يمكن لعقد التنمية الصناعية لأفريقيا أن يقدم مساهمة مجدية، من خلال تنفيذ برنامج العقد بصورة تامة وفعالة.

وفضلا عن ذلك، يكتسي الدعم المقدم لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أهمية كبيرة لكي يتسنى لها أن تنفذ برامجها في أفريقيا. وإضافة إلى ذلك ينال استمرار التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كل ترحيب، حيث أنه يساعد البلدان الأفريقية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم قدرات البلدان الأفريقية كي تستفيد بالمزايا التي توفرها العولمة وتتصدى للأخطار والتحديات التي تفرضها العولمة. وفي هذا السياق، تدعو الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

إضافة إلى ذلك، سيتعزز تأسيس ونمو الجماعة الاقتصادية الأفريقية بالتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية وأنشطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقديم المساعدات التقنية إلى أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بغية مساعدتهم في تعزيز قدراتهم على إدارة الاقتصاد الكلي.

وفي هذه القارة التي تضم معظم أقل البلدان نموا وفي وقت تتناقص فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، لا تزال صناديق وبرامج الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في النهضة الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا. وفي هذا السياق، تشرفت حكومة ناميبيا باستضافة الدورة العامة الثانية والعشرين للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في ويندهوك في نيسان/أبريل من هذا العام. وفي هذا الصدد، ننتظر نتيجة الدراسة التي أعدتها منظمة الصحة العالمية بشأن أثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا وصلتهما بعمالة الأطفال. ونأمل بإخلاص أن تؤدي نتائج هذه الدراسة قبل كل شيء إلى تعزيز الدعم من أرجاء العالم لجهود الحكومات الأفريقية الرامية إلى مكافحة وباء الإيدز.

وفضلا عن ذلك، تحتاج المبادرة الأفريقية لمكافحة الملاريا والقضاء تدريجيا على الملاريا إلى دعم. وفي هذا الصدد، نرحب بالشراكة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ونطالب المجتمع الدولي بدعم الأهداف العامة لهذه المبادرة. وبالرغم من أن التركيز قد انصب على فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تظل الملاريا المرض الفتاك رقم ١ في كثير من البلدان الأفريقية، بما في ذلك ناميبيا. ولذلك، تتسم الأنشطة المتصلة بأبحاث الملاريا بالأهمية.

إننا نعتبر التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية شراكة هامة تترتب عليها مزايا بعيدة المدى. وقد اعتمد رؤساء الدول الأفارقة، في مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في الجزائر العاصمة، إعلانا نص على جملة أمور منها:

> "وإننا إذ نعرب عن ارتياحنا لمختلف المبادرات المتخذة والمناهج التعاونية لصالح أفريقيا في مجال التعاون، نؤكد مجددا استعدادنا وإرادتنا في أن نقيم مع شركائنا شراكة حقيقية بعيدا عن جميع الحسابات الأنانية وصراعات النفوذ. شراكة تحترم وحدة القارة وتسعى إلى تنمية أفريقيا وليس إلى استخدامها كمجرد خزان للمواد الأولية وسوق للمنتجات المصنعة. شراكة تسمح لأفريقيا بأن تحقق تكاملها وتضمن تنميتها خدمة لشعوبها وتحتل مكانتها المشروعة على الساحة الدولية لصالح المجتمع الدولي بكامله". (A/54/424، المرفق الثاني، ص ٧٦)

أخيرا، وبينما نستعد لدخول الألفية الجديدة، دعونا ندخلها باستلهام روح التعاون الحقيقية من أجل منفعة كل البشر.

السيد محمد (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أشكر الأمين العام لتقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، المتضمن في الوثيقة A/54/484. وعلى غرار ما كان عليه الحال في السنوات السابقة، يقدم هذا التقرير وصفا واضحا للأنشطة التي اضطلعت بها المنظمتان في إطار تعاونهما المستمر.

ولاحظ وفدي مع الارتياح أن التعاون بين أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية قد تحسن بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٩٧. ونحن نرحب بالممارسة الحالية لعقد اجتماعات استشارية منتظمة بين رئيسي المنظمتين، فضلا عن استمرار تبادل الخبرات والتنسيق على صعيد شتى الإدارات والوكالات.

ويشكل إنشاء الأمم المتحدة مكتب اتصال لدى منظمة الوحدة الأفريقية خطوة هامة أيضا لتيسير التنسيق وتبادل المعلومات على نطاق أوسع بين المنظمتين. ومع أن إنشاء مكتب الاتصال دليل آخر على رغبة الأمم المتحدة في العمل عن كثب مع منظمة الوحدة الأفريقية، فإن فعالية ومساهمة المكتب تعتمد على وضوح ولايته واختصاصاته، بما في ذلك مدى علاقته بمقر الأمم المتحدة وبمنظمة الوحدة الأفريقية، على حد سواء. ونرى أنه ينبغي لمكتب الاتصال، نظرا لنطاقه المحدود من حيث القدرة والموارد، أن يركز على أنشطة محددة بصورة جيدة وذات أولوية، حسبما تُوخي أصلا في مجال تعزيز القدرة الأفريقية على منع المنازعات وإدارتها وحلها.

ويعلق وفدي أهمية خاصة على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في كل ما يتصل بصون السلم والأمن، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي السنة الماضية، واصلت منظمة الوحدة الأفريقية جهودها لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في القارة.

ويؤيد بلدي تأييدا كاملا جهود منظمة الوحدة الأفريقية، ولقد ساهم في مناسبات شتى في حل النزاعات في أجزاء مختلفة من أفريقيا. وفيما يتعلق بالأزمة بين إثيوبيا وإريتريا، أظهرت إثيوبيا احترامها الكامل والتزامها لمنظمة الوحدة الأفريقية وذلك بتعاونها مع المنظمة في مساعيها المستمرة لحل الأزمة بالوسائل السلمية.

وفي التعامل مع هذا الصراع أبدت منظمة الوحدة الأفريقية مرة أخرى تمسكها والتزامها بتأييد العدل وبالمبادئ التي يجسدها ميثاقنا وميثاق الأمم المتحدة، باعتماد اتفاق إطار لتسوية النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، وطرائق تنفيذ الاتفاق الإطاري. فهاتان الوثيقتان اللتان أقرهما رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية وقبلتهما إثيوبيا بالكامل، تتناولان قضية الأزمة الأساسية بين إثيوبيا وإريتريا، وتنصان على انسحاب القوات المسلحة للدولة المعتدية من جميع الأراضي الإثيوبية المحتلة غصبا منذ أيار/ مايو ١٩٩٨.

وموقف منظمة الوحدة الأفريقية المناهض للعدوان يتمشى مع الدور المتوخى للمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى هذا النحو يقتضي أن تتخذ الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، إجراءات ملموسة لتنفيذه. وللأسف أنه رغم جهود منظمة الوحدة الأفريقية، فإن تصلب الدولة المعتدية في رفضها القبول بتنفيذ اقتراح المنظمة للسلام، واقترانه بالخلل في توازن موقف مجلس الأمن، أدى إلى نشوب القتال بين إثيوبيا وإريتريا في شباط/فبراير ١٩٩٩ واستمرار الأزمة.

وكما هو الحال في كثير من حالات الصراع الأخرى في أفريقيا، فإن الطريقة التي عالجت بها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بالذات، الأزمة بين إثيوبيا وإريتريا لم تقوض جوهر التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة المنصوص عليه في ميثاق المنظمة فحسب، بل رسخت الرأي الشائع على نطاق واسع فيما يتصل بالكيل بمكيالين وافتقار المجلس إلى الحزم في تعامله مع القضايا الأفريقية. ولذا ففي ضوء هذا الواقع المحزن أوضح وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية ما يلي:

> "إن أفريقيا لم تتلق إلا القليل من التعاون الدولي الفعال، وخاصة من الأمم المتحدة، من أجل حلحلة صعوبتها في مجال السلم والأمن. والمصير الذي آلت إليه الصراعات في أفريقيا كان يتمثل إما في إهمالها، وإما، عندما لا تلقى الإهمال، فإنها تعالج ويحكم عليها بمعايير مختلفة. (A/54/PV.21، الصفحة ٢٧)

وثبت بالتجربة أن أفريقيا ستظل مهمشة ومن أقل المناطق تفضيلا للتعاون الحقيقي سواء في مجال السلام والأمن أو فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي الاقتصادي. لذلك، ورغم جهود معظم البلدان الأفريقية، يبقى الوضع الاقتصادي في القارة محفوفا بالخطر ويظل الانتعاش الاقتصادي والتنمية معطلين بفعل عوامل متعددة. فاستمرار الصراعات، وأعباء الديون، وتناقص المساعدة

الإنمائية الرسمية، وتدفق الموارد الصافية للخارج، والشروط التي تضعها مؤسسات الإقراض الدولية لتيسير الحصول على التمويل الإنمائي - على سبيل المثال لا الحصر - عوامل تشل النمو والتنمية في القارة. ولما كانت هذه التحديات لا تنبئ بالتراجع وتنذر بمزيد من التدهور فحتى ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين تحتاج الحالة في أفريقيا، بما فيها الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، إلى تقييم دقيق وموضوعي.

ورغم التحديات والصعوبات وخاصة ما يعترض تعبئة الدعم الدولي من أجل أفريقيا، ظلت الأمم المتحدة تشترك من خلال وكالاتها المختلفة في كثير من المجالات الحيوية المتصلة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وفي هذا السياق، يسلم وفدي في الوقت نفسه بأهمية دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، التي تواصل بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمصرف الأفريقي للتنمية أداء دور حاسم في إنشاء وتوطيد الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية دون الإقليمية التي ستكون لبنات في صرح الجماعة الاقتصادية الأفريقية. كذلك كان التعاون مشجعا طوال العام الماضي بين منظمة الوحدة الأفريقية وشتى وكالات الأمم المتحدة - ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغيرها.

وفيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، نرحب بالإنجازات التي تحققت من خلال تعاون منظمة الوحدة الأفريقية مع جهات من بينها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وما أحرزته منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تقدم في مجال رعاية اللاجئين في أفريقيا جدير بالذكر بصورة خاصة. وبالمثل، يحتاج الدعم الهام من منظمة الصحة العالمية في مجالات حساسة كالقضاء على شلل الأطفال والوقاية من الملاريا ومكافحتها، والكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، إلى مزيد من التحسين. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لمناشدة وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والبلدان المانحة، أن تولي مزيدا من الاهتمام لكفاح أفريقيا ضد جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تصيب القارة بمعدلات مخيفة.

ومنظمة الوحدة الأفريقية تسعى منذ إنشائها في عام ١٩٦٣، طلبا لتحقيق أهدافها السامية التي توخاها آباؤها المؤسسون، إلى مواجهة التحديات المتعددة الوجوه التي تجابه أفريقيا. ففي مجال السلام والأمن توجت جهود المنظمة بإنشاء آلية منع المنازعات وإدارتها وفضها في أفريقيا، بينما كان إبرام معاهدة أبوجا وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية معلمين بارزين آخرين على طريق الإنجازات في مجال التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

ولذا لا يمكن إدامة وزيادة تعزيز هذه الإنجازات والجهود في أفريقيا عموما إلا في بيئة دولية مؤاتية من الشراكة الحقيقية من جانب بقية أنحاء العالم. وفي هذا الصدد يبقى دور الأمم المتحدة وتعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية أمرا لا غنى عنه في السنين المقبلة.

السيد بلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن تأييدي التام للرسالة التي قدمها أمس في الجلسة ٧٢ للجمعية العامة سفير الجزائر، بصفته مثّل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية مهمة بوجه خاص في هذا العام. والواقع أنها يجب، ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين، أن تحدد الاتجاه الذي تسير فيه في المستقبل العلاقة التي دامت ٢٥ عاما بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وهذا التعاون، الذي تجسد أولا في قرار مجلس الأمن ١٩٩ (١٩٦٤) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، الذي اعترف فيه المجلس بمنظمة الوحدة الأفريقية منظمة إقليمية في سياق المادة الثانية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، أصبح رسميا بموجب اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥، وهو ينبع من رغبات الآباء المؤسسين للمنظمة الأفريقية أنفسهم. وقد أكد القادة الأفريقيون المجتمعون في أديس أبابا في أيار/ مايو ١٩٦٣ بجلاء رغبتهم في تعزيز ودعم الأمم المتحدة، لا سيما في السعي إلى حل مشاكلهم الأساسية وتنفيذ تلك الحلول.

فكيف كان يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك؟ نحن نعرف أن منظمة الوحدة الأفريقية أنشئت وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأن العلاقة بين ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية واضحة. وكما أشار وبحق الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة الأولى لجمعية رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في القاهرة في تموز/يوليه ١٩٦٤، فإن:

"ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لا يحذو حذو ميثاق الأمم المتحدة من حيث الشكل فحسب، بل يؤكد مجددا على المقاصد والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة".

وفيما يتجاوز هذه التماثلات، فإن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية يؤكد أيضا وبصورة خاصة على الأهداف المحددة لأفريقيا وطموحاتها الهامة.

ولم تكن البلدان الأفريقية تؤيد إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل أن يصبح نشاط الأمم المتحدة ملموسا على نحو أكبر فحسب بل أيضا، وعلى وجه الخصوص، من أجل ضمان الدعم الكامل للأمم المتحدة في سعيها إلى تحقيق الأهداف الشاملة والمحددة التي أنيطت بها.

ومنذ ١٩٦٥، تم اعتماد العديد من القرارات المتعلقة بتعزيز هذا التعاون، وكان آخرها القرار ٩١/٥٣ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وتم قطع شوط هام واجتياز مراحل ذات شأن داخل إطار هذا التعاون. وسيذكر التاريخ على وجه الخصوص أنه بفضل الجهود المشتركة والمستمرة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تخلصت أفريقيا والعالم من آفتين رئيسيتين: هما الاستعمار والفصل العنصري.

وفيما يتجاوز هذه الإنجازات التاريخية الهامة، فإن تقرير الأمين العام يتيح لنا فرصة للإعراب عن تقديرنا للجهود الهامة والمستمرة، بهدف تعزيز التعاون السليم والمثمر بين المنظمتين. وتدل قراءة التقرير على أن هذه الجهود كانت تتركز على توسيع وتعزيز إطار التعاون، وكذلك على السعي إلى إيجاد حلول ملموسة لمختلف المشاكل التي يجب أن تواجهها أفريقيا.

وفيما يتعلق بتوسيع وتعزيز إطار التعاون، فإن وفد بلدي يرحب بالقرار الهام الذي اتخذه الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، حيث قررا عقد اجتماعين كل سنة، بهدف دراسة مجالات التعاون ذات الأولوية وتنسيق جهودهما. ويرحب وفد بلدي أيضا بإنشاء مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في أديس أبابا في نيسان/أبريل ١٩٩٨، ويستهدف هذا المكتب تعزيز التعاون بين المنظمتين، وهذه جميعها تدابير يحتمل أن تتيح قيام تنسيق أفضل وتتيح بالتالي المزيد من الفعالية في مبادرات المنظمتين، وبخاصة تلك المتعلقة بالمسائل ذات الأولوية القصوى.

وفيما يتصل بمجال التنفيذ، فإننا نرحب باستمرار التعاون في مجالي السلام والأمن، مع التشديد بصورة خاصة على تعزيز قدرات أفريقيا للاضطلاع بصون السلم في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا شاغل رئيسي آخر للبلدان الأفريقية.

وبالرغم من الجهود المشتركة للمنظمتين في مجال دعم التدابير التي تتخذها وتنفذها البلدان الأفريقية نفسها، بالإضافة إلى المساعدة المقدمة من جانب الشركاء الثنائيين، فإننا مضطرون إلى الإشارة، عشية الألفية الجديدة، إلى أن أفريقيا لا تزال تواجه مشاكل شتى ذات أهمية حيوية. إلا أن هذه الحالة تمثل تحديا للمجتمع الدولي كله. وإنها دعوة للتدليل على قدر أكبر من الابتكار في التوصل إلى حلول. وإنها دعوة إلى مزيد من التصميم في التدابير التي تتخذ وإلى مزيد من العمل السخي في تنفيذها. وأخيرا، إنها دعوة ملحة إلى التخلص من حالة التشاؤم الأفريقية السائدة والمتكررة، التي لا تؤدي إلى نتيجة، على حد قول كيركيغارد.

ومع بزوغ فجر الألفية الجديدة، فإن البلدان الأفريقية إذ تعي تماما حجم مشكلاتها، اعتمدت في الجزائر وفي سِرت من هذا العام قرارات هامة وحددت أولويات العمل في السنوات القادمة. وإنه لفي ضوء هذه القرارات والأولويات الراسخة تحديدا التي اتخذها رؤساء الدول الأفريقية، ينبغي أن تُقيم توقعات البلدان الأفريقية المتعلقة بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ففي إعلان سِرت الهام، يمكن أن نقرأ ما ورد فيه وخصوصا:

"إننا ونحن نستعد للدخول في القرن الحادي والعشرين وإدراكا منا للتحديات التي تواجه قارتنا وشعوبنا، نؤكد أن هناك ضرورة حتمية وحاجة ماسة للغاية لإشعال تطلعات شعوبنا من جديد لدرجة أقوى من الوحدة والتضامن والتلاحم في مجتمع أكبر للشعوب يتعدى الخلافات الثقافية والأيديولوجية والعرقية والقومية.

"إننا نؤمن أيضا أن منظمتنا القارية تحتاج إلى التنشيط حتى تستطيع أن تقوم بدور أكثر نشاطا وتظل ذات صلة باحتياجات شعوبنا والاستجابة لمطالب الظروف السائدة. كما نعقد العزم أيضا على وضع حد للنزاعات التي تعتبر عقبة رئيسية في سبيل تنفيذ برنامجنا للتنمية والتكامل".(A/54/621، المرفق)

وسواء استخدمنا بضع كلمات أو ١٠٠ كلمة، فإن لُب المسألة هو أنه يجب على الأمم المتحدة، وأكثر من أي وقت مضى، أن تساعد منظمة الوحدة الأفريقية على تحقيق أهدافها ذات الأولوية في إحلال السلام الدائم والتنمية الدائمة من أجل أفريقيا مندمجة في سياق العولمة المعاصرة.

ومن وجهة النظر هذه، يطلب إلى الأمم المتحدة مواصلة مساهمتها في تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراع في أفريقيا وإدارته وحسمه. ويرجى منها أيضا تأييد المنظمات دون الإقليمية التي تعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف نفسها، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، يرجى من الأمم المتحدة دعم قدرات البلدان الأفريقية والمساعدة في تعزيزها لكي تتيح لها الاستفادة من الإمكانات العديدة التي تقدمها لها العولمة والتخفيف من آثارها السالبة. وبفضل هذا الدعم، فإن العولمة ستعني بالنسبة إلى أفريقيا التعاون والمشاركة، وليس التهميش.

وفيما يتعلق الآن تحديدا بهدف التنمية المستدامة، فإن وفد بلدي يود أن يُعرب عن تقديره الكامل للدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي وقت تُثار فيه على نحو متزايد مسألة إجراء تغيير في هذا الجهاز، فإن ما يلفت أنظارنا هو أن هذه اللحظة هي أكثر اللحظات مؤاتاة للتأكيد على دورها وتحديده.

وأخيرا، يظل وفدي على اقتناع بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يفترض مسبقا أيضا تمثيلا فعالا ومنصفا لأبناء وبنات أفريقيا في المناصب ذي المسؤولية وصنع قرار في أجهزة الأمم المتحدة.

ومشروع القرار المعني بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، المعروض الآن على الجمعية العامة، يجسد جميع توقعات الشعوب الأفريقية هذه. إن مشروع القرار، الذي عرضه أمس سفير الجزائر، الذي يمثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، ينم عن أولويات وأهداف المنظمة القارية الأفريقية. وهو يعبر فوق كل شيء عن تصور أفريقيا لما تود أن تكون عليه علاقاتها مع الأمم المتحدة في القرن المقبل.

وباسم الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية، يأمل وفدي أن يعتمد مشروع القرار التطلعي هذا بتوافق الآراء. وسيعود ذلك بالفائدة على أفريقيا، وستُعزز به الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

أعطي الكلمة لممثل بولندا، الذي يرغب في الكلام في نقطة نظام.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن يسجل في المحضر أن بولندا تؤيد البيان الذي أدلت به أمس ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستبُت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.38.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.38؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.38 (القرار ٥٤/٩٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

مشروع القرار (A/54/L.54)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مشاريع القرارات (A/54/L.49، A/54/L.53، A/54/L.56، A/54/L.57)

(ج) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

مشروع القرار (A/54/L.22/Rev.1)

(د) اشتراك المتطوعين "ذوي الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية

مشروع القرار (A/54/L.34/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكّر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشاتها بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ)، و (ب)، و (ج)، و (د)، و (هـ) في جلساتها العامة ٥٨، و ٥٩ و ٦٠، في يومي ١٩ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

أعطي الكلمة لممثل السويد ليعرض مشروع القرار A/54/L.54.

السيد نورستروم (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الذي يرد في الوثيقة A/54/L.54، باسم المشاركين في تقديمه.

وقد نوقش مشروع القرار في جولتين من المشاورات غير الرسمية. وفي تلك المشاورات قدمت بعض الاقتراحات القيمة من أجل تحسين نص مشروع القرار، وتم الاتفاق على جميع فقراته. ويعرب وفدي عن امتنانه للمساهمات التي تقدمت بها الوفود الأخرى ولروح التعاون والشراكة الطيبة التي عقدت بها تلك المشاورات.

وفي مشروع القرار، تشير الجمعية العامة إلى القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع، وتحيط علما بتقرير الأمين العام، وترحب بالتقدم الذي أحرزه منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال تعزيز ذلك التنسيق. وترحب الجمعية العامة أيضا بالجزء الثاني المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في فصل الصيف الماضي وبالاستنتاجات المتفق عليها والناجمة عن تلك الدورة، وتدعو الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى التعاون لكفالة تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها ومتابعتها.

علاوة على ذلك، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في مطلع عام ٢٠٠٠، اقتراحات عملية تتعلق بكيفية تعزيز أداء الصندوق الدائر المركزي للطوارئ والاستفادة منه.

وأخيرا، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين وعن طريق الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠، تقريرا عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

ويأمل وفدي والمشاركون الآخرون في تقديم مشروع القرار أن يتسنى اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل طاجيكستان ليعرض مشروع القرار A/54/L.49.

السيد نوروف (طاجيكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرف وفد طاجيكستان أن يعرض مشروع القرار A/54/L.49، المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية والإصلاح في طاجيكستان".

إن النظر في مشروع القرار هذا واعتماده يظهران تأييد المجتمع الدولي الكافي لعملية السلام في طاجيكستان التي دخلت مرحلتها النهائية.

ويعتقد وفد بلدي أن استمرار برنامج الأمم المتحدة الإنساني في طاجيكستان سيمكن من إكمال جهود الحكومة إلى حد كبير لتنفيذ الاتفاق العام بشأن إحلال السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان في ظروف يسودها الأمن الاجتماعي تنفيذا تاما، وسييسر تهيئة الظروف الضرورية للتنمية القابلة للاستدامة في مرحلة الانتقال.

ونحن نرحب ترحيبا حارا باعتزام الأمين العام إصدار نداء موحد مشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية إلى طاجيكستان لعام ٢٠٠٠. وكما ذكر الأمين العام، فإن العمليات الإنسانية ستظل عاملا حاسما في ضمان الاستقرار في طاجيكستان.

إن مشروع القرار يرحب، على وجه الخصوص، بالجهود الرامية إلى تحقيق السلم والمصالحة الوطنية وأنشطة الأمين العام أيضا في جذب انتباه المجتمع العالمي إلى الاحتياجات الإنسانية الكبيرة للبلد، ويثني على الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات في الاستجابة بشكل إيجابي لاحتياجات البلد الإنسانية. ويسلّم أيضا بأن الدعم الدولي الشامل لا يزال أساسيا للوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب ولتعزيز التقدم المحرز في عملية السلام، ويطلب إلى الأمين العام مواصلة رصد الحالة الإنسانية في طاجيكستان ورفع تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

ونحن نعرب عن ارتياحنا الخالص لجميع البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار: وقد انضمت باكستان وسلوفينيا ومصر إلى قائمة مقدمي مشروع القرار التي ينبغي أن تتضمن أصلا قيرغيزستان. كما نعرب أيضا عن تقديرنا للوفود التي أسهمت في الأعمال التحضيرية النهائية لمشروع القرار تحت جهود التنسيق الممتازة التي بذلها سفير الدانمرك السيد جورغين بوجر.

ونأمل أن يلقى مشروع القرار تأييدا قويا وأن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك إلى ممثل الكاميرون ليعرض مشاريع القرارات A/54/L.53 و A/54/L.56 و A/56/57.

السيد بيلينغا ايبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): تنظر الجمعية العامة اليوم في البند ٢٠ من جدول الأعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق".

وبالنيابة عن المجموعة الأفريقية، يشرفني أن أدعو الجمعية، والمجتمع الدولي من خلالها، إلى تركيز انتباههما إلى الوضع الاجتماعي - الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال وجيبوتي وأن أطلب، في الوقت نفسه، تقديم المساعدة الإنسانية والمالية المتزايدة لدعم انتعاش هذه البلدان وشعوبها المنكوبة بالحرب والكوارث الطبيعية.

في الواقع، عليّ أن ألتمس هذا الإعراب عن التضامن الدولي من أجل أفريقيا في مجموعها. وكما تدرك الجمعية فإن ٤٤ في المائة من الأفريقيين و ٥١ في المائة من الأفريقيين في أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في حالة من الفقر المدقع. إن الصراعات المسلحة التي ظلت تمزق القرن الأفريقي وأفريقيا الوسطى لسنوات أسفرت عن آلاف الوفيات، والأيتام، واللاجئين والمشردين، وباختصار فإنها كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل، يصاحبها انهيار البنيات الاقتصادية والاجتماعية، وأحيانا السياسية.

إن إجراء تحسين في حالة هذه البلدان والشعوب المكروبة يتطلب بالضرورة مزيدا من تعبئة المجتمع الدولي لدعم جهود السلم الجاري بذلها الآن، ولكنه يتطلب أيضا مساعدة إضافية لإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. والوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعوب وتحسين ظروف معيشتها شرط مسبق فعلا لإقامة سلام دائم ولضمانه، على حد سواء.

وبعد أن قلت هذا، اسمحوا لي بأن أطرح بإيجاز ما يحتويه كل مشروع قرار من هذه المشاريع:

مشروع القرار A/54/L.53 المعنون "تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية". لا يمكن أن يكون هناك انتعاش اقتصادي دون سلام، وسياسة اقتصادية صحيحة وإدارة جيدة للشؤون العامة ودعم المجتمع الدولي الثابت.

ومن ثم كان النداء الموجَّه إلى جميع أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاحترام اتفاق لوساكا وإجراء حوار بناء. ومن ثم أيضا الدعوة العاجلة الموجهة إلى الحكومة لإقامة دولة يسودها قانون وتحترم الإنسان، وتهيئة مناخ يجذب المستثمرين، ولتأييد وتعزيز مشاركة الجميع في الحياة وفي إدارة البلد.

ومن ثم، كان أيضا الطلب الموجه إلى الأمين العام للعمل، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية ودول المنطقة، في البحث عن طريق تحقيق تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإحلال السلام في البلاد وفي المنطقة دون الإقليمية.

ومشروع القرار A/54/L.56 يتناول تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي.

وقد انضمت إلى المجموعة الأفريقية البلدان التالية لتصبح مشتركة في تقديم مشروع القرار: إيطاليا، عمان، فرنسا، الهند.

إن شعب جيبوتي يواجه مصاعب حادة بسبب المخاطر المناخية. من قبل دمرت الأمطار البلاد، والآن أسفر الجفاف عن نتائج لا يمكن حصرها.

وهذا الوضع الخطير للغاية يفاقمه استمرار الصراعات وعدم الاستقرار في المنطقة.

وشجاعة شعب جيبوتي وعزم حكومته على السعي لتوطيد الديمقراطية وتنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي قدوة تحتذى. وهما يتوقعان من الأمم المتحدة زيادة في المساعدة ومن نواح متعددة، وهي مساعدة يستحقانها.

ويتناول مشروع القرار A/54/L.57 المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، ودعم الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في ذلك البلد. وقد انضمت البلدان التالية إلى المجموعة الأفريقية في تقديم مشروع القرار هذا: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وسورينام، والصين، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، والهند، واليمن.

وتتميز الحالة في الصومال بعدم وجود سلطة مركزية والحاجة إلى تقديم مساعدة إنسانية متزايدة دائما. ويرحب مشروع القرار المعروض على الجمعية بالإجراءات التي يتخذها في هذه الظروف الأمين العام للأمم المتحدة، بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الإقليمية، للتخفيف من المعاناة الإنسانية، ومعالجة الحالة في الصومال، وإعادة إنشاء هياكلها الأساسية، والخدمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لضمان انتعاشها الاقتصادي. وهذه الجهود، شأنها في ذلك شأن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، تستدعي من الأطراف الصومالية في الصراع التحلي بالاستعداد لإجراء المصالحة الوطنية.

ومشاريع القرارات هذه جميعا يستلهم فيها إلى حد كبير بمشاريع القرارات التي اعتمدت في الدورات السابقة. وليس لها إلا هدف واحد، ألا وهو التعجيل بزيادة تعبئة التضامن الدولي لصالح البلدان والشعوب التي تواجه صعوبات حادة ترجع أحيانا إلى الظروف الطبيعية، غير أن معظمها يرجع، للأسف، إلى الأفعال البشرية.

وأود، باسم الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية، وباسم مقدمي مشروع القرار، أن أشكر الجمعية على التأييد الثابت الذي ستبديه، كما فعلت في الماضي، دعما لإرساء السلام ولتحقيق التنمية في هذه البلدان عن طريق اعتماد مشاريع القرارات هذه بتوافق

الآراء. وشعوب الكونغو، والصومال، وجيبوتي ستتذكر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين لكي يعرض مشروع القرار A/54/L.34/Rev.1.

السيد بتريبا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): يشرف الأرجنتين أن تعرض، باسم مقدمي مشروع القرار المتعلق بمشاركة المتطوعين، "الخوذ البيض"، في أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإغاثة الإنسانية، وإعادة التأهيل، والتعاون التقني من أجل التنمية.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه للاهتمام والتأييد الذي لقيته هذه المبادرة. ونود أن نبلغ بأن استراليا، وأنغولا، وبنغلاديش، وجامايكا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والدانمرك، وغابون، وفنلندا، وكندا، وكوت ديفوار، ومدغشقر، ومصر، واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، بالإضافة إلى مقدميه من البلدان التي ترد أسماؤها فيه.

ومشروع القرار هذا يسعى إلى إظهار التقدم المحرز. ومبادرة الخوذ البيض، وهي آلية ذات طبيعة طوعية تضع تحت تصرف النظام، إما بالطرق الثنائية أو من خلال التعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبالاشتراك مع متطوعي الأمم المتحدة، أفرقة من المتطوعين الذين سبق تدريبهم وتحديدهم لكي يستجيبوا بأسلوب سريع ومنسق للحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وإعادة التأهيل، والتعمير، والتنمية.

ومبادرة الخوذ البيض قد دللت بوضوح، منذ اتخاذها، على اتجاهها المحايد وغير المنحاز، وغير السياسي صوب الإجراءات الإنسانية. ومشروع القرار الذي نعرضه يهدف بالمثل إلى تعزيز إنشاء أفرقة من المتطوعين على الصعيدين الوطني والإقليمي يمكنها أن تشكل احتياطيات تتاح للأمم المتحدة من خلال احتياطي الأمم المتحدة ويستعان بها في حالات الطوارئ وفي أنشطة إعادة التأهيل. ويدعو مشروع القرار الدول الأعضاء إلى تعزيز إجراءات ضمان التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمعات المدنية المعنية من خلال أفرقة وطنية من المتطوعين لإنشاء شبكة عالمية يمكن الوصول إليها، وتقدم خدمات الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ الإنسانية.

وكما ذكر الأمين العام في عدة مناسبات، ومؤخرا أثناء زيارته للأرجنتين، فإن المشاركة الفعالة من جانب المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة مطلب أساسي لا غنى عنه لنجاح البعثات الإنسانية. وهذا هو المفهوم الأساسي الذي حفز على تقديم مشروع القرار. ونرجو أن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى النظر في مشاريع القرارات A/54/L.22/Rev.1، و L.34/Rev.1، و L.49، و L.53، و L.54، و L.56، و L.57.

ستبت الجمعية في مشاريع القرارات السبعة المقدمة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ)، و (ب)، و (ج)، و (د).

وفي إطار البند الفرعي (أ) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/54/L.54، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ". وبعد عرض مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أرمينيا، وأيسلندا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والسودان، وغابون، وفيجي، وكون ديفوار، وكوستاريكا، وليختنشتاين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.54؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.54 (القرار ٩٥/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات A/54/L.49 و A/54/L.53 و A/54/L.56 و A/54/L.57، في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

مشروع القرار A/54/L.49 معنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية والإصلاح في طاجيكستان".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.49؟

اعتُمد مشروع القرار A/54/L.49 (القرار ٩٦/٥٤ ألف).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/54/L.53 معنون "تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.53؟

اعتُمد مشروع القرار A/54/L.53 (القرار ٩٦/٥٤ باء).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/54/L.56 معنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي"

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.56؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.56 (القرار ٩٦/٥٤ جيم).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/54/L.57 معنون "تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.57؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.57 (القرار ٩٦/٥٤ دال).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في إطار البند الفرعي (ج) من البند ٢٠ من جدول الأعمال تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.22/Rev.1 المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها".

أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديم مشروع القرار A/54/L.22/Rev.1: تركيا وقبرص ومالطة.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.22/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.22/Rev.1 (القرار ٩٧/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في إطار البند الفرعي (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.34/Rev.1 المعنون "اشراك المتطوعين "ذوي الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية".

أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، أصبحت بنغلاديش والكاميرون مشتركتين في تقديم مشروع القرار A/54/L.34/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.34/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.34/Rev.1 (القرار ٩٨/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن الجمعية العامة ستبت في مشاريع القرارات المقدمة أو التي ستقدم في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال والبنود الفرعية في وقت لاحق سيعلن عنه فيما بعد.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين الفرعيين (ج) و (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية.

مشروع قرار (A/54/L.27)

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/651)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة ناقشت هذا البند في الجلسة العامة السادسة والخمسين المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر.

أود الآن أن ألفت انتباه الجمعية العامة إلى تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/54/651 عن الآثار التي يرتبها مشروع القرار A/54/L.24/Rev.1 على الميزانية البرنامجية.

أود أن أبلغ الأعضاء أن مشروع القرار A/54/L.24/Rev.1 المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية" سيبت فيه في تاريخ لاحق.

ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/54/L.27، المعنون "بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا". أود أن أعلن أنه منذ أن عرض مشروع القرار A/54/L.27، أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديم المشروع: ألمانيا، أوروغواي، أيرلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، اليونان.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.27. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٩٩/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة كاستيلانوس - غونزاليز (غواتيمالا) (تكلمت بالاسبانية): أود أن أشكر كل الوفود التي شاركت في اعتماد مشروع القرار A/54/L.27. عندما عرض مشروع القرار في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أوضحنا لماذا يتسم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا بأهمية كبيرة بالنسبة لنا، ولذلك فإني لا أحتاج إلى تكرار موقفنا اليوم. واسمحوا لي فقط أن أقول، إن في رأينا، أن استمرار وجود البعثة في غواتيمالا أساسي لمواصلة تنفيذ اتفاقات السلام.

وإن القرار المعتمد اليوم، مع تسليم الإدارة الجديدة مقاليد الأمور في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، يجعل من الممكن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق. ولذلك نحن في غاية الامتنان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٧ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أوجّه عناية الأعضاء إلى مسألة تتعلق بموعد تعليق الدورة. ويذكر الأعضاء أنه في نهاية الجلسة العامة الثالثة، في يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قررت الجمعية العامة أن تعلّق الدورة الرابعة والخمسون أعمالها في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. إلا أن الجمعية العامة لن تتمكن من اختتام

أعمالها في يوم الثلاثاء، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر. وأود، بالتالي، أن أقترح على الجمعية إرجاء موعد تعليق أعمالها حتى ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

وما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.